ظاهرة التسول

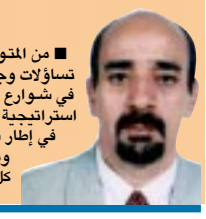

■ من المتوقع أن يرد الأخ الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء على تساؤلات وجهها النائب سنان العجي بخصوص تزايد أعداد المتسولين في شوارع أمانة العاصمة بشكل ملفت للأنظار.. وهل لدى الحكومة استراتيجية للحد من هذه الظاهرة المخجلة.. وهل هناك حلول لمعالجتها في إطار شبكة الضمان الاجتماعي، وهل بالإمكان تخصيص أماكن ومخيمات لاحتضانهم ودراسة الحالات لمعرفة مدى احتياج كل حالة..■

حتى لا تظل ظاهرة الغياب مجهولة الأسباب

النــواب يبــررون

■ جلسة الثلاثاء الماضي للبرلمانيين فجَّرت صمت كثير من المهتمين بالوضع البرلماني الراهن داخل قاعة المجلس.. حيث والجلسة انتهت بـ١٢ نائباً فقط و٢٨٩ مقعداً شاغراً، فتناولتها الصحافة خاصة وأن الموضوع المناقش في الجلسة يتعلق بالحساب الختامي للدولة.. ولأن الغياب أصبح ظاهرة برلمانية لزم علينا أن نتذمر ونعتب ونتندَّر ونذكر وكله من أجل المصلحة الوطنية.. ونتساءل اذا كان النواب الاجلاء قد ملُّوا العمل و« زيلوا » من الحضور، فلماذا وافقوا على التمديد؟!.. وباعتقادي اذا كانت المصلحة العليا اقتضت التمديد فهي أيضاً تقتضي حضور النواب والتزامهم باللائحة الداخلية للمجلس؟!!

توفيق الشرعبي

وبقراءة الأسطر التالية سنجد مبررات برلمانية لغياب الاعضاء قد لا تصل الى «الإقناع» لكن فيها «امتاعاً»، فهذا النائب محمد عبدالولي النهمي يؤكد أن مهمة عضو مجلس النواب لا تقتصر على بقائه في القاعة لأن مشاكل الناخبين في الدوائر لا تعطيه فرصة للحضور الى المجلس.. مشيراً الى أن النواب الغائبين مشغولون بخدمة ناخبيهم وحل قضاياهم، فهناك من يريد منحة للدراسة في الخارج وآخر يبحث عن وظيفة وثالث مريض يحتاج الى علاج وهكذا- بحد قوله.

منوهاً الى أن الناخبين يريدون ممثليهم الى جانبهم في الدوائر وليس في قاعة البرلمان، لذا فالنواب يعيشون بين نارين: الإيفاء بالواجب البرلماني، وتلبية مطالب أبناء الدوائر.. وبخصوص جلسة الثلاثاء الماضي والغياب الملفت فيها برر النائب النهمي ذلك بأنه نتاج تمديد هيئة رئاسة المجلس للجلسات في وقت يكون فيه كثير من الاعضاء بعيدين عن أسرهم.

النائب.. إنسان!!

ويقاربه في الرأي النائب اسماعيل السماوي.. مضيفاً: ليلعم الجميع أن عضو مجلس النواب انسان وله روابط اجتماعية ومصالح لأبناء دائرته.

منوهاً الى أن اللائحة تلتزم افتتاح الجلسات بنصف الاعضاء بزيادة واحد ولكنها لا تفرض عليهم البقاء داخل القاعة الى نهاية الجلسة، فالنائب -بحد قوله- ليس موظفاً يحضر الساعة الثامنة ويغادر القاعة الساعة الثانية بعد الظهر.

لكنه -أي النائب السماوي- استدرك بكلام جميل وهو أن يكون البرلماني ذا ضمير حي وألا يجعل كل الجلسات سواء، فهناك جلسات تناقش قضايا ومواضيع مصيرية تتطلب حضور النواب.

وقال: مسألة الغياب يجب أن تُطرح على هيئة رئاسة المجلس فهي المخولة بتطبيق اللائحة.

حيدره: الغياب يعكس عدم الاهتمام بالمهام

النهمي: مهمة النواب لا تقتصر على حضورهم الجلسات

السماوي: النائب ليس موظفاً كي يلتزم بالدوام

ملل واحباط!

ولكي لا نتدخل في آراء النواب نطرح المبررات كما وردت، فالرأي العام بحاجة الى أن يعرف أسباب الغياب المتكرر للنواب.. يقول النائب علي شائع مثنى: أستغرب ممن يقول إن الغياب استفزاز لمشاعر المواطنين، فاحياناً يكون الغياب أكثر فائدة من الحضور وذلك حين يُسخَّر لخدمة ابناء الدائرة ومتابعة المشاريع الخدمية لهم.. مشيراً الى أن النائب لا يستطيع أن يواجه ناخبيه اذا لم ينفذ لهم مطالبهم.

□ حيدره

□ النهمي

مثنى: البرلمان أصبح شكلياً.. والغياب أكثر فائدةً من الحضور

□ مثنى

منوهاً الى أن الكثير من النواب ملّوا وأحبطوا ولم يعودوا مكترثين بالجلسات والسبب تتحمله هيئة رئاسة المجلس التي ترحل اسئلتهم للجانب الحكومي ولم تفعّل الاستجواب بالاضافة الى اضعافها للجانب الرقابي وعدم التزام الجانب الحكومي بتنفيذ التوصيات البرلمانية.. وقال مثنى: أصبح مجلس النواب شكلياً ولا يمثل إلاّ فئة معينة.

الورقي: نطالب بإيجاد حلولٍ لهمومنا

□ الورقي

□ السماوي

مطالبة ومراقبة

من جانبه طالب النائب نجيب الورقي بإيجاد حل لهموم النواب في متابعة المشاريع الخدمية للدوائر وتفعيل دور المجالس المحلية.. واستغرب الورقي من مسألة تمديد جلسات المجلس رغم الغياب الملفت للنواب.

داعياً الى أن يستشعر النواب مهامهم البرلمانية بدلاً من التردد على المؤسسات والدوائر الحكومية بحثاً عن خدمات لأبناء دوائرهم.

منوهاً الى أن حضور النواب كثيراً ما يقتصر على مراقبة الجدول اليومي للجلسة وهذا يكون بعد الافتتاح ومن ثم يبداون بالتسرب الى أن تُرفع الجلسة على عدد قليل من الحاضرين.

تقييم الأوضاع

ونختتم بحديث النائب سالم منصور حيدرة حيث قال: في الحقيقة أنا لست راضياً عن وضع الغياب الحاصل في مجلس النواب، لأنه يعكس عدم الاهتمام بالقضايا المثارة والمواضيع المهمة التي يناقشها البرلمان.

ونوه الى أنه ينبغي على النواب أن ينشغلوا بالمهام الموكلة اليهم ويتابعوا قضايا الناس وهمومهم داخل قاعة المجلس عن طريق التقارير والتوصيات اللازمة.. مؤكداً على ضرورة أن يعيد مجلس النواب النظر في برنامجه ويقيِّم أوضاعه ويفعِّل لائحته الداخلية في كل مواده وأن يعطي كل القضايا جل اهتمامه.. وشدد حيدره على ضرورة إلزام كل النواب بحضور الجلسات إلاّ من كان له عذر.. لأن ذلك سيسهم في مناقشة القضايا المطروحة في جدول الاعمال أولاً بأول بالإضافة الى وضع معالجات سليمة تخدم المصلحة العامة وترضي الناخبين.■

حتى برلماني

عبدالله حسن خيرات

ظاهرة الانتحار

■ تحدثت بعض الأوساط الامنية والإعلامية عن وجود حالات انتحار معظمها لشباب وشابات بشكل ملفت للانتباه ما يستدعي جميع المعنيين من مؤسسات رسمية وشعبية وعلماء ومفكرين وتربويين لدراسة هذه الظاهرة الخطيرة والغريبة على مجتمعنا اليمني العربي المسلم دراستها وتحليلها والبحث في كيفية معالجتها واتخاذ الطرق والتدابير والوسائل لمنع انتشارها.

كثير من الظواهر السيئة والخطيرة تبدأ بسيطة ونادرة لا يلقى لها الناس بالاً ولا يكترثون لها ولا يلتفتون اليها ثم يفاجأ الناس بأنها أخذت تنحو منحى آخر وتتطور وتزداد نسبتها وعدد الممارسين لها.

لذلك فإن من الواجب الا يقتصر الدور على رصد هذه الحالات وتتبعها فقط - بل ينبغي القيام بإجراءات وخطوات لمكافحتها ومنع حدوثها.

فإقدام شخص ما على إزهاق روحه وقتل نفسه من الجرائم الشنيعة ديناً وعقلاً وفي كل الشرائع والاعراف ولا تنتشر مثل هذه الافعال الا في ظل مجتمعات تفككت فيها الروابط الأسرية وضعفت لديهم القيم الدينية ووهنت الأواصر الاجتماعية.. مجتمعات لا تعرف حقوق الوالدين وصلة الرحم وحقوق الجار.

ولذلك فإن مثل هذه الظواهر تقل في المجتمعات الإسلامية لاسيما تلك المجتمعات التي لاتزال محافظة على هذه القيم مستمسكة بها.

وإذا كنا نرى أن هناك قضايا تستثير المهتمين من الباحثين والموجهين والمرشدين والذين يصل خطابهم الى مجاميع كبيرة من الناس عن طريق المنابر والصحف والندوات والمحاضرات.

فإن من الأشياء التي نرى أن يتم التركيز عليها من خلال تلك الوسائل والتي في اعتقادنا قد تسهم في معالجة هذه الظاهرة.

- تقوية الجوانب الايمانية وزرع مخافة الله في القلوب.
- تبيين الحكم الشرعي في من يقدم على مثل هذا الفعل.
- مكانة الاسرة في المجتمع وكيف يحرص الاسلام على تماسكها وترابطها وواجب الوالدين في الرعاية والتربية وكذلك واجب الابناء في الطاعة وعدم العقوق، وبيان ما جاء في الاسلام من واجب الصلة للأرحام وحقوقهم.
- حقوق الجوار وواجب المسلمين في رعاية وكفالة الأيتام والفقراء والمساكين والمحتاجين والرحمة بهم، وتقديم المساعدة لهم.
- نظرة الاسلام للمجتمع وما ينبغي أن يكون عليه أفراده من التعاون والمحبة والتراحم.

كما أن هناك واجباً آخر ينصب في قيام المهتمين في الجهات الرسمية والشعبية بدراسة هذه الظواهر السيئة وأسبابها ومن ذلك ما يزرع القلق والاضطراب لدى الشباب ويوصلهم الى مرحلة اليأس من الحياة، وفقد الأمل، والاتيان بالحلول العملية لذلك بل والمباشرة في الواقع لهذه الحلول، ومن أهم ذلك توفير الوسائل المختلفة لتفجير طاقات الشباب وملء الفراغ لديهم بأنشطة مختلفة بما يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعهم.

لا أدعي أني أعطيت الموضوع حقه، ولكن أرجو أن أكون ساهمت مع من بدأ يطرق هذا الموضوع ويدق جرس الانظار ليلفت نظر المهتمين لإعطاء هذه الظاهرة حقها لما لها من آثار سيئة على الفرد والمجتمع.■

سيرة برلماني

عبدربه أحمد سالم العمري

المؤهل: إدارة أعمال

١٩٥٤م البيضاء

مديرية الزاهر ذي ناعم

عضو مجلس النواب ٢٠٠٣م

الدائرة «١٢٦»

عضو لجنة الخدمات العامة

عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام

عضو اللجنة الدستورية بالبرلمان لـ« الميثاق »:

التقرير الخاص بتعديل المادة 56 أمام البرلمان

■ أكد النائب أحمد الخولاني عضو اللجنة الدستورية والقانونية أن اللجنة ستطرح أمام البرلمان خلال الايام القليلة القادمة تقريراً مفصلاً بخصوص تعديل المادة (٦٥) من الدستور، يوضح الإجراءات القانونية المتخذة بشأن التعديل. وبخصوص رفع الحصانات عن بعض النواب قال الخولاني: إن اللجنة تلقت ١٦ طلباً لرفع الحصانات عن برلمانيين.. مشيراً الى أنه تم دراسة بعضها واتضح أنها قضايا مدنية ما عدا واحدة جنائية.. ونوه الى أن اللجنة الدستورية استكملت نزولاتها الميدانية الى مختلف المحافظات ووقفت عن كثب أمام مجمل القضايا.. وفي الحوار التالي مع الخولاني حصيلة تستحق الاطلاع والقراءة:

فيصل عساج

تلقَّت اللجنة ١٦ طلب رفع حصانة

اللجنة تسعى إلى تقديم معالجات للتعارض بين القوانين

هل من الممكن أن تطلعونا على اختصاص اللجنة؟

في اطار اختصاص اللجنة الدستورية والقانونية فيما يتعلق بالجانب التشريعي حيث تختص اللجنة بالنظر في مشاريع القوانين والمعاهدات والاتفاقيات من الناحية الدستورية والقانونية، وتقديم رأيها الى المجلس إضافة الى دراسة كل ما يحال اليها من مشاريع القوانين وتقديم تقارير الى المجلس.

زيارات وتقارير

إلى جانب إجراء بعض التعديلات لعدد من القوانين، كما قامت اللجنة بدراسة عدد من مشاريع القوانين المحالة إليها لإبداء الآراء عبر الاشتراك مع عدد من اللجان المختصة في المجلس لمراجعة مشروعات القوانين في صيغتها النهائية وفقاً للائحة التنفيذية للتأكد من دستوريتها وقانونيتها وعدم وجود أي تعارض مع أحكام ونصوص القوانين النافذة هذا فيما يتعلق بالجانب التشريعي، أما في الجانب الرقابي فقد أنجزت اللجنة جملة من المهام المناطة بها وعلى وجه التحديد الانتهاء من دراستها ومراجعتها لتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المحالة عليها من هيئة رئاسة المجلس وفقاً لاختصاص اللجنة وفيما يخص مراجعة حسابات مكتب رئاسة الجمهورية والوزراء واللجنة العليا للانتخابات ومجلس الشورى ووزارة الشؤون القانونية لسنوات ماضية، قدمت اللجنة تقريراً بشأن ما توصلت اليه الى المجلس، وفي إطار دورها الرقابي فقد نفذت اللجنة عدداً من الزيارات الميدانية التي قامت بها الى محافظات الجمهورية حيث التقت خلالها بقيادة الأجهزة التنفيذية والسلطة المحلية وأجهزة القضاء والنيابة العامة والأجهزة الأمنية وذلك للوقوف والاطلاع والتعرف عن كثب على مدى التزام تلك الجهات بتنفيذ النصوص الدستورية والقوانين واللوائح النافذة، حيث انتهت اللجنة في كل زيارة قامت بها بتقديم تقاريرها الى المجلس مشفوعة بالآراء والملاحظات والمقترحات والتوصيات اللازمة.

ما أبرز الموضوعات المطروحة أمام اللجنة؟

- يتواجد بين يدي اللجنة عدد من مشاريع القوانين المحالة إليها من المجلس حول إبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيها من عدمه وفقاً للدستور واللائحة والمقدمة من عدد من أعضاء المجلس إضافة الى أن اللجنة وضمن جدول أعمالها سوف تقف أمام مشروع لائحة البرلمان العربي للأطفال ومشروع الميثاق المعدل لمنظمات المؤتمر الاسلامي ومشروع مكافحة الارهاب، وكذا اتفاقية قمع الارهاب النووي وغيرها وذلك بالاشتراك مع عدد من اللجان الدائمة في المجلس.

غياب التوافق

لماذا بعض مشروعات القوانين تتأخر لديكم؟

- نعم هناك أعمال متأخرة لدى اللجنة ومنها ما هو مشترك مع لجان أخرى وبعضها يتطلب تجاوب وتفاعل الجانب الحكومي للرد على استفسارات وتساؤلات اللجنة المطروحة على بعض الجهات المعنية، ويعود تأخر بعض الاعمال لعدم وجود توافق بين أكثر من جهة في الجانب الحكومي كما هو الحال في مشروع القانون البديل المقدم من المجلس حول السجل العقاري حيث لم يتوصل الجانب الحكومي في هذا الشأن الى تحديد الجهة التي يتبعها السجل العقاري على الرغم من أن اللجنة الدستورية ولجنتي العدل والأوقاف والخدمات قد بذلت مجتمعة جهوداً كبيرة لإخراج هذا القانون الى حيز التنفيذ، وعموماً فإن اللجنة ايضاً تسعى جاهدة بالتنسيق مع عدد من اللجان المشتركة الى وضع جدول زمني لإنهاء الأعمال التي بين يدي اللجنة إن شاء الله.

الى أين وصلتم بتعديل المادة «٦٥» من الدستور؟

- فيما يتعلق بموضوع تعديل المادة (٦٥) من الدستور فإن اللجنة منذ تم تكليفها من قبل المجلس للنظر في الموضوع فإنها تواصل جهودها لدراسته ومناقشته، وقد شكلت لجنة مصغرة لها في أول اجتماع للوقوف أمام الطلب المقدم من أعضاء المجلس حول تمديد فترة المجلس لمدة عامين وسوف تنتهي بتقديم تقرير مفصَّل الى المجلس يوضح الإجراءات القانونية التي اتخذتها اللجنة بشأن التعديل.

وفي كل الاحوال فإن الاجراءات التي سيتم استكمالها لن تكون بعيدة عما أقره المجلس من حيث المبدأ وهو التمديد لمدة عامين، وسيقدم التقرير الى المجلس في وقت قريب ليتمكن أعضاء المجلس من مناقشته في السادس والعشرين من الشهر الجاري، وذلك تنفيذاً للدستور الذي ينص على عدم جواز الموافقة على التعديلات الدستورية إلا بعد مضي شهرين من تاريخ موافقة المجلس على التعديل من حيث المبدأ.

معالجات

كيف يمكن للجنة أن تذلل بعض الصعوبات القانونية التي تواجه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؟

- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في واقع الامر تحتاج الى التعاون الجاد والمثمر من قبل سلطات الدولة المختلفة ومن منظمات المجتمع المدني، أما بالنسبة لعملية التعاون بين اللجنة الدستورية وهيئة مكافحة الفساد فيتم من خلال التقارير المرفوعة من قبل الهيئة الى مجلس النواب بشكل دوري، حيث تلقت اللجنة مؤخراً تقريراً من الهيئة تضمَّن الإشارة الى ما تم إنجازه من أعمال خلال العام المنصرم ٢٠٠٨م وستقف اللجنة أمام التقرير لدراسته ومناقشته واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه.

اللائحة واضحة

كثرت المطالبات برفع الحصانات عن بعض أعضاء البرلمان.. ما ردكم في ذلك؟

- فيما يتعلق بموضوع رفع الحصانة والقضايا الكيدية والخطوات التي تتبعها اللجنة إزاء كل منهما نشير هنا إلى أن اللائحة واضحة، فعندما يحيل المجلس أي موضوع يتعلق برفع الحصانة البرلمانية عن عضو المجلس وذلك بناءً على طلب مقدم من وزير العدل الى رئيس المجلس وفقاً للدستور واللائحة الداخلية للمجلس، فإن اللجنة تقوم باتخاذ عدد من الإجراءات حيث يتم في بادئ الامر استعراض ومناقشة ودراسة طلب الاذن برفع الحصانة وكافة الوثائق المرفقة بملف القضية وذلك بطريقة الاستعجال عملاً بأحكام المادة (٢٠٤) من لائحة المجلس.

وفي هذه الحالة لا تبحث اللجنة في أدلة الاثبات وإنما يقتصر دورها في النظر فيما إذا كانت الدعوى كيدية ضد عضو المجلس يُقصد بها منع العضو عن أداء واجبه في المجلس، وإذا تبين للمجلس أن القضية ليست كيدية فإنه يأذن باتخاذ الاجراءات الجزائية ويتخذ قراره بشأن رفع الحصانة بالأغلبية المطلقة لأعضائه.. وقد أوضحت المادة (٢٠٦) من اللائحة أن الحصانة تُرفع عن عضو المجلس لفترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وإذا لم ينته القضاء من البت في القضية لأي سبب من الأسباب المبررة جاز لوزير العدل طلب استمرار رفع الحصانة لفترة اضافية يوافق عليها المجلس بالأغلبية المطلقة لأعضائه، وهذه الإجراءات تتم في حالة غير التلبُّس، أما في حالة التلبُّس فقد أشارت اللائحة الى أنه عند إلقاء القبض على العضو في حالة تلبُّس وإجراء التحقيق معه يجب إخطار المجلس فوراً، والمجلس بدوره يتأكد من سلامة الاجراءات إن كان في حالة انعقاد، أما إذا كان في غير دورة انعقاد فإنه يتعين الحصول على إذن من هيئة الرئاسية ويخطر المجلس عند أول انعقاد لاحق له بما اتخذ من إجراءات.

علماً أن هناك تقريباً اثنتي عشرة قضية، وقد قامت اللجنة بدراستها وتبين أنها قضايا مدنية باستثناء قضية واحدة جنائية، وهناك أربع قضايا أخرى أحيلت على اللجنة مؤخراً بطلب من وزير العدل الى رئيس المجلس برفع الحصانة، واللجنة بصدد مناقشتها وإبداء الرأي فيها وفقاً للدستور واللائحة الداخلية للمجلس.■

□ أحمد الخولاني

من اللائحة

العرائض والشكاوى

مادة «١٦٢»: العرائض والشكاوى التي يبعث بها المواطنون الى المجلس يجب أن تكون موقعة ممن قدمها ومذكوراً بها محل اقامته وأن تكون خالية من العبارات غير اللائقة، وإذا كانت العريضة أو الشكوى باسم الجماعات فيجب أن تكون مصدقة من هيئات نظامية أو أشخاص معنوية وللمواطنين حق تقديم شكاويهم بواسطة ممثلهم في مجلس النواب.

مادة «١٦٣»: يحيل رئيس المجلس أو من ينوبه العرائض والشكاوى الى اللجان المختصة واذا كانت العريضة أو الشكوى متعلقة بموضوع محال الى إحدى لجان المجلس أحيلت الى هذه اللجنة لفحصها مع الموضوع ويخطر مقدم العريضة كتابياً بما تم فيها.

مادة «١٦٤»: للمجلس وللجان المختصة أن يطلبوا عن طريق رئيس المجلس من رئيس مجلس الوزراء تقديم الايضاحات الخاصة بالعرائض والشكاوى المحالة اليهم ولهم أن يطلبوا ذلك مباشرة من الوزراء المعنيين.■